الموقف الحالي بمفاوضات الزراعة:

في ظل المفاوضات الحالية بمنظمة التجارة العالمية يؤكد العديد من الدول الأعضاء على إبداء الأولوية لمفاوضات الزراعة باعتبارها الملف الأساسي غير المنتهي من جولة اوروجواي حيث يستمر عدد من الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية في تقديم مختلف المبادرات المتضمنة طرح لبعض الحلول للموضوعات المختلفة التي يشملها ملف مفاوضات الزراعة سواء الدعم المحلي، تنافسية الصادرات والنفاذ الى الأسواق بهدف الوصول الى مُخرجات متوازنة ومرضية بشأن ملف الزراعة.

في اطار الإجتماعات التي تم عقدها في نهاية 2018 للجنة مفاوضات الزراعة تم الاتفاق على وضع برنامج عمل للمفاوضات بدءاً من يناير 2019 وذلك بهدف الوصول الى نتاج مُرضي لكل الموضوعات المعلقة بالمفاوضات على ان يتم ذلك من خلال تشكيل سبع مجموعات عمل مستقلة لمناقشة كل موضوع من موضوعات مفاوضات الزراعة على حدى على ان يبدأ العمل في يناير 2019 وتقوم المجموعات بتقديم تقريرها خلال اجتماعات لجنة مفاوضات الزراعة وسيتم تنفيذ هذه التجربة خلال الربع الأول من عام 2016 على ان يتم التقييم في ابريل 2019.

الدعم المحلي:

يؤكد معظم الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا على أهمية التزام الدول بمتطلبات الاخطار واهمية وفاء الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بعنصر الشفافية في تقديم البيانات وذلك حتى يتسنى عمل تحليل دقيق لعناصر الدعم المحلي المقدم من الدول الأعضاء . فضلاً عن ذلك يؤكد الاتحاد الأوروبي الى ان بعض الدول تلجأ للاخطار عن الدعم السعري المقدم للمنتجين محسوباً على أساس الكمية التي يتم شراؤها من المنتجين فحسب وليس على أساس حجم الإنتاج كاملاً وهو الامر الذي ينتج عنه تقديرات مغلوطة لحجم الدعم الزراعي المُخطر عنه من بعض الدول، كما تؤكد بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها كندا على ضرورة ان تتضمن المناقشات في الفتره القادمة موضوع الدعم المحلي. المقدم في اطار دعم المقياس الكلي ودعم الحد الأدنى.

كما تؤكد الدول النامية وعلى رأسها الهند والصين ومجموعة الـ G33 والمجموعة الافريقية على أهمية تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة ووضع ضوابط تحكم دعم الصندوق الأخضر وكذا عدم المساس بدعم الحد الانى ودعم المادة 2-6 ، مع التأكيد على منح الدول النامية والاقل نمواً معاملة خاصة وتمييزية. كما تؤكد المجموعة الافريقية والتي تعتبر مصر ممثلاً لها على استمرار سعيها للتوصل الى نتائج فيما يتعلق بالقضايا التنموية الأساسية بما يتماشى مع اجندة الدوحة للتنمية فضلاً عن أهمية إيلاء الأولوية للمفاوضات بشأن الموضوعات الصادر بشأنها قرارات وزارية واضحة.

النفاذ الى الأسواق:

تشهد المفاوضات تبايناً في مواقف الدول الأعضاء فيما يتعلق ببدء التفاوض حول موضوع النفاذ الى الأسواق ففي حين ابداء بعض الدول على رأسها الولايات المتحدة وأستراليا تأييدها لهذه المنهجية ، يؤكد كل من الاتحاد الأوروبي وسويسرا الى ارتباطمفاوضات النفاذ الى الأسواق للسلع الزراعية وبين المفاوضات النفاذ الى الأسواق للسلع الغير زراعية وللخدمات ، كما يرى الاتحاد الأوروبي انه في اطار نمو اتفاقيات التجارة الحرة والإقليمية والثنائية فإن موضوع النفاذ للأسواق في اطار المنظمة يعتبر غير ذي أولوية في الفترة الراهنة، كما تؤكد الدول النامية ان احراز تقدم بمفاوضات النفاذ الى الأسواق للسلع الزراعية يرتبط بشكل مباشر بإحراز تقدم بمفاوضات الدعم المحلي.

تنافسية الصادرات:

في اطار اعمال لجنة الزراعة بمنظمة التجارة العالمية يتم إجراء مراجعة دورية كل ثلاث سنوات في إطار الأحكام التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في المؤتمر الوزاري العاشر الذي عقد في نيروبي وذلك لضمان عدم التحايل على إلغاء دعم الصادرات، على أن تقوم الدول المتقدمة بإلغاء الدعم لديها على الفور مع وجود بعض الاستثناءات تسمح بإزالة الدعم على بعض المنتجات بحلول 2017/9/30، وأخرى (منتجات مصنعة، منتجات ألبان، ولحوم الخنزير) بنهاية عام 2020كما تقوم الدول النامية بإلغاء الدعم لديها بنهاية عام 2018 مع وجود استثناء يسمح بإزالة الدعم

على مجموعة من المنتجات بنهاية عام 2022، وكذا منح الدول النامية مرونة تسمح بالاحتفاظ بدعم المادة 9-4 (دعم تسويق الصادرات، ودعم النقل الداخلي والخارجي للصادرات) حتى نهاية عام 2023، على أن تمتد هذه الفترة حتى نهاية عام 2030 بالنسبة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نمواً.

المخزون الحكومي لأغراض الأمن الغذائي:

في ظل تعذر الوصول الى نتائج بشأن موضوع دعم المخزون الحكومي لأغراض الامن الغذائي في المؤتمر الوزاري الحادي عشر فهناك اهتمام بشأن الوصول الى نتائج بشانه خلال المناقشات في الفترة القادمة.

يعد هذا الموضوع ذو أولوية تفاوضية بالنسبة للدول النامية وعلى رأسها المجموعة الافريقية خاصة في ظل تفاقم ازمة الامن الغذائي في افريقيا حيث تسعى الدول الى وضع حل دائم يغطي البرامج الحالية والمستقبلية للدول النامية واعفائها من التخفيض دون وضع ضوابط خاصة بالشفافية تفرض عبئاً على الدول النامية في استيفائها والتأكيد على اعفاء الدول المستوردة الصافية للغذاء والاقل نمواً من أي ضوابط.

في هذا الاطار تؤكد الدول المتقدمة على ارتباط المفاوضات الخاصة ببرامج دعم المخزون الحكومي لأغراض الامن الغذائي بمفاوضات الدعم المحلي وانه لا يمكن مناقشة احد الموضوعين بمعزل عن الاخر.

ألية الوقاية الخاصة للدول النامية:

يضمن القرار الوزاري الصادر في نيروبي المتبنى في هذا الشأن التفاوض في إطار الجلسات الخاصة للجنة الزراعة بشأن وضع آلية وقاية خاصة للدول النامية تسمح لها بحماية قطاعها الزراعي عن طريق زيادة التعريفة الجمركية في حالة الزيادة الحادة في الواردات أو انخفاض سعر الواردات بشكل يؤثر على المنتجات المحلية المثيلة.

حيث يتبين من خلال المناقشات التي تمت بشأن هذا الموضوع بأن موقف الدول المتقدمة يتمثل في التأكيد على ان مناقشة هذا الموضوع يعتبر غير مقبول الا في اطار مفاوضات النفاذ الى الأسواق للسلع الزراعية فضلاً عن انه يمكن التفاوض بشأنه في اطار احكام الوقاية المنصوص عليها في اتفاق الزراعة الـSSG. كما ان الدول النامية وعلى رأسها مجموعة الـ G33 تولي اهتماماً لهذا الموضوع وتعتبره آلية لضمان حماية صغار المزارعين من تدفقات الواردات وتقلبيات الأسعار العالمية.